العرب
الثلاثاء 2021/11/09
السنة 44 العدد 12235

الكويت تبعث برسائل خاطئة للسعودية وحزب الله

تخفيف الأحكام على خلية العبدلي يحرج الموقف الكويتي

أقدمت الحكومة الكويتية برئاسة الشيخ صباح الخالد الصباح قبيل تقديم استقالتها على خطوة اعتبرت غير مناسبة من حيث دلالاتها وتوقيتها، وتتعلق هذه الخطوة بتخفيف أحكام قضائية صادرة بحق خلية العبدلي.

خطوة غير مناسبة في توقيتها ودلالاتها

الكويت – قدمت الحكومة الكويتية استقالتها الاثنين إلى أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الصباح، بعد يوم من إقرارها لمسودة قانون العفو، الذي شمل تخفيف الأحكام عن المجموعة المسلحة التابعة لحزب الله اللبناني المعروفة بخلية العبدلي.

ويبعث تخفيف الأحكام عن عناصر "خلية العبدلي" برسالتين خاطئتين للسعودية ولحزب الله. تتمثل الأولى في الخروج على الإجماع الخليجي باعتبار حزب الله تنظيما إرهابيا، وتبتعد بذلك الكويت عن الموقف الخليجي الراهن الذي دفع إلى مقاطعة لبنان.

وتمثل الرسالة الثانية، خروجا عن الموقف الأمني الصارم تجاه التهديد الذي يمثله الحزب اللبناني الموالي لإيران، لاسيما وأنه تزامن مع إلقاء السلطات الأمنية القبض على خلية أخرى تابعة للحزب وتنشط في تجنيد الشباب الكويتي للزج بهم في بؤر التوتر.

ويقول معارضون لخطوة تخفيف الأحكام، إن الحكومة المستقيلة ساوت، في مسودة قانون العفو، بين أعضاء تنظيم إرهابي وبين معارضين سياسيين لم يمارسوا إلا أعمالا احتجاجية سلمية. كما أن إلقاء القبض على خلية إرهابية أخرى، يعني أن حزب الله في لبنان وعناصره في الكويت لا يزالون يشكلون التهديد نفسه، وهو ما يعني أن تخفيف الأحكام يبعث برسالتين خاطئتين أمنيا وسياسيا.

> الحكومة المستقيلة ساوت، في قانون العفو، بين أعضاء تنظيم إرهابي وبين معارضين سياسيين مارسوا احتجاجات سلمية

ومن بين المشمولين بالعفو، وفقا لمسودة القانون التي تم عرضها على أمير البلاد، أشخاص يقيمون في تركيا محكومون بالتستر على "خلية العبدلي".

وألقت السلطات الأمنية الكويتية القبض في الثالث عشر من أغسطس 2015 على خلية إرهابية تابعة لـ"حزب الله الكويتي"، يدعمها حزب الله اللبناني، قامت بتخزين وحيازة السلاح في مزرعة بمنطقة العبدلي.

وشملت المضبوطات 19 ألف كيلوغرام من الذخيرة و144 كيلوغراما من المتفجرات و68 سلاحا متنوعا و204 قنابل يدوية إضافة إلى صواعق كهربائية و56 قذيفة (آر.بي.جي). أما المتهمون، فهم 25 كويتيا وإيراني واحد، وجهت لهم النيابة العامة الكويتية في الخامس عشر من سبتمبر 2015 تهم التخابر مع إيران وحزب الله في لبنان بقصد القيام بأعمال عدائية ضد دولة الكويت.

وقضت محكمة الجنايات الكويتية في الثاني عشر من يناير 2016 بإعدام إيراني هارب وكويتي بتهم منها التخابر لصالح إيران وحزب الله اللبناني وحيازة متفجرات، كما قضت المحكمة بمعاقبة متهم واحد بالمؤبد ومعاقبة آخرين بفترات سجن مختلفة بين خمس سنوات و15 سنة.

وقبل تقديم مسودة قانون العفو بثلاثة أيام، ألقى جهاز أمن الدولة الخميس الماضي القبض على خلية أخرى متعاونة مع حزب الله، بتهمة تجنيد الشباب للعمل مع الحزب في سوريا واليمن.

وقالت مصادر أمنية إن وزارة الداخلية تلقت تقريرا أمنيا من دولة شقيقة أفاد بأنّ المجموعة مكونة من أربعة أشخاص أحدهم ابن نائب سابق، وآخر شقيق نائب سابق أيضا، وثالث ورد اسمُهُ في قضايا سابقة منذ خطف طائرة الجابرية في الثمانينات، ورابع يُقال إنه من كبار رجال العمل الخيري.

وأوضحت المصادر أنّ "جهاز أمن الدولة يُحقق مع الأربعة وهم 'ح. غ، ج.ش، ج.ج، ج.د' في عدد آخر من التهم أيضا، منها تبييض أموال لحزب الله الكويتي، وتمويل الشباب الكويتي لتشجيعهم على الانضواء تحت عباءة حزب الله".

ويقول معارضون كويتيون إن الحكومة، التي تحاشت مواجهة مساءلات البرلمان، وآثرت تقديم استقالتها مباشرة بعد تقديم مسودة قانون العفو، لكي تتجنب مساءلات جديدة حول الأسس التي ساوت بمقتضاها بين عناصر تابعة لتنظيم إرهابي وبين معارضين سياسيين، أو ما إذا كان التوقيت مناسبا، بينما يقاطع الأشقاء الخليجيون لبنان بسبب أعمال حزب الله العدائية.

وفي حين يطالب الكويتيون باستئصال المجموعات الإرهابية التي تهدد أمن البلاد، فإن العفو عن أعضاء "خلية العبدلي" يبدو وكأنه يتبنى موقفا معاكسا.

وطالب المحامي الكويتي فهد الدوسري المواطنين بدعم وزارة الداخلية "للضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه دعم الأحزاب الإرهابية وتمويلها وتدريب كوادرها والدفاع عنها أو معها، وتهديد أمن الكويت ودول الخليج".

وقال الكاتب يوسف الحجي "إن على الحكومة أن تقتنع اقتناعا تاما بأن إيران دولة معادية، وإعدام كل إرهابي مطلب شعبي".

ويرى مراقبون أن جرائم حزب الله في الكويت التي تعود إلى أوائل ثمانينات القرن الماضي، والتي شملت عمليات إرهابية عدة ضد المنشآت العامة والصناعية والنفطية والمطار والبعثات الدبلوماسية والإسهام في محاولة اغتيال أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح عام 1985، تقدم أدلة قاطعة على أن حكومة الشيخ صباح خالد الحمد الصباح المستقيلة اختارت الطريق الخطأ، تجاه أمن الكويت، وتجاه الأشقاء الخليجيين الآخرين. من ناحية لأنه لا يمكن التساهل مع خلية سابقة بينما السلطات الأمنية تلقي القبض على خلية جديدة. ومن ناحية أخرى، لأن التوقيت غير مناسب.

مفوضية الانتخابات في العراق تحسم الطعون في توقيت قاتل لقوى إيران

بغداد – أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق في بيان الاثنين تطابق نتائج إعادة فرز أصوات أكثر من 4 آلاف محطة انتخابية، بعد الانتهاء من النظر في طعون تقدمت بها الأطراف الخاسرة في الاستحقاق.

ويأتي حسم المفوضية لملف الطعون، بعد يوم من نجاة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي من محاولة اغتيال عبر طائرة مسيرة.

ومن المرجح ألاّ يغير إعلان المفوضية كثيرا في النتائج الأولية التي سبق وكشفت عنها، وأثارت جدلا كبيرا لاسيما من القوى الموالية لإيران التي منيت بهزيمة قاسية، وتواجه اليوم خطر استبعادها من السلطة، خصوصا بعد المغامرة "غير المحسوبة" بمحاولة اغتيال الكاظمي.

وقالت المفوضية في بيان إن "اللجنة المركزية واللجان الساندة بالإجراءات اللازمة لإنهاء ملف الطعون قد دققت في جميع أوراق الاقتراع في المحطات المطعون بها وكانت النتائج مطابقة".

وأشارت المفوضية إلى أنها وجدت "عددا قليلا جدا من الأوراق الباطلة وتبين أنها غير صحيحة من خلال التدقيق البصري واتّخذ ما يلزم بصددها وفقا للإجراءات والأنظمة وعرضت على مجلس المفوضية الذي بدوره رفعها إلى الهيئة القاضية للانتخابات".

وذكرت أنها "ستعلن كافة التفاصيل في قرارات الهيئة القضائية للانتخابات وإعلان النتائج النهائية بعد ذلك"، دون أن تحدد موعدا. وبحسب المفوضية فإن إجمالي المحطات التي أعيد عدّها وفرزها يدويا بلغ 4324.

وحاولت القوى الموالية لإيران المنهزمة في الانتخابات ممارسة أقصى الضغوط على المفوضية العليا خلال عمليات العد والفرز اليدوي التي انطلقت قبل أيام، مطالبين بضرورة أن تشمل العملية كافة الدوائر الانتخابية.

ويقيم مناصرون لفصائل موالية لإيران اعتصاما مفتوحا أمام بوابات المنطقة الخضراء منذ نحو ثلاثة أسابيع، وقد صعدوا الجمعة من خطواتهم حيث عمدوا إلى محاولة اقتحام المنطقة التي تضم الدوائر والمؤسسات الحكومية إلى جانب البعثات الدبلوماسية الأجنبية، بيد أن قوات الأمن تصدت لهم ما أدى إلى وقوع قتيل فضلا عن العشرات من الجرحى من كلا الطرفين.

وغداة هذا التطور الميداني، وما أعقبه من تهديدات لقيادات من الفصائل وبينهم زعيم منظمة بدر هادي العامري وزعيم عصائب أهل الحق قيس الخزعلي بأن ما حصل "لن يمر دون عقاب"، نجا رئيس الوزراء من "محاولة اغتيال فاشلة" بواسطة "طائرة مسيّرة مفخّخة" استهدفت فجر الأحد مقرّ إقامته في بغداد، وردّ مصطفى الكاظمي على الهجوم بالدعوة إلى "التهدئة"، مع التعهد بملاحقة المتورطين.

ويرى مراقبون أن الوضع في العراق يتجه نحو المزيد من التعقيد، حيث إن الجماعات المدعومة من طهران ستواصل في سياستها التصعيدية، الأمر الذي قد يأخذ البلاد إلى منعرجات أمنية خطيرة، لا يمكن التكهن بنهاياتها.

ويشير المراقبون إلى أنه ليس من الوارد أن تتخذ قيادات هذه الجماعات خطوة إلى الوراء وتقبل بالنتائج الانتخابية، لأن ذلك لا يعني فقط فقدان امتيازات السلطة من مناصب، وموارد مالية تنعش خزائنها، بل أيضا هي تخشى من أن تجد نفسها محل ملاحقات، خصوصا بعد محاولة اغتيال الكاظمي.

> 4324
> إجمالي عدد المحطات الانتخابية التي أعادت مفوضية الانتخابات عدّها وفرزها يدويا

وقال مسؤولان أمنيان ومصادر مقربة من الفصائل المسلحة الاثنين، إن الهجوم بطائرة مسيرة على مقر إقامة رئيس الوزراء نفذته جماعة مسلحة واحدة على الأقل من التي تدعمها إيران.

ونقلت وكالة "رويترز" عن تلك المصادر التي اشترطت عدم الكشف عن هويتها، إن الطائرة المسيرة والمتفجرات المستخدمة في الهجوم إيرانية الصنع.

وكانت الفصائل الشيعية على غرار عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله نفتا أن تكون لهما صلة بمحاولة الاغتيال، لكنّ المسؤولين الأمنيين أكدا أن فصيلا منهما على الأقل متورط في الحادث.

وتنضوي عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله ضمن تحالف الفتح الذي يعد أبرز الخاسرين في الانتخابات التشريعية التي جرت في العاشر من شهر أكتوبر، حيث فقد تقريبا ثلث تمثيله النيابي مقارنة بانتخابات 2018.

ووفق النتائج الأولية، حصد التيار الصدري 73 مقعدا، وحلت كتلة تقدم السنية في المرتبة الثانية بـ38 مقعدا، يليها ائتلاف دولة القانون بـ34 مقعدا، ثم الحزب الديمقراطي الكردستاني بـ33 مقعدا. في المقابل حصل تحالف الفتح على 17 مقعدا.

قوانين الحوثيين الصارمة تنتهي بعارضة أزياء يمنية إلى السجن خمس سنوات

انتصار الحمادي ضحية عقلية ذكورية منغلقة

صنعاء – أصدرت محكمة في العاصمة اليمنية صنعاء الخاضعة لسيطرة المتمردين الحوثيين حكما بسجن عارضة أزياء يمنية لمدة خمس سنوات بعدما أدانتها بتعاطي المخدرات وممارسة الدعارة، في قضية شابتها العديد من الانتهاكات والتجاوزات الحقوقية.

وأوقفت انتصار الحمادي البالغة من العمر 20 عاما في فبراير الماضي عند نقطة تفتيش في صنعاء بينما كانت في طريقها إلى جلسة تصوير. واتّهمتها السلطات الحاكمة في العاصمة اليمنية بارتكاب "فعل مخل بالآداب" وحيازة المخدرات وبدأت محاكمتها في يونيو الماضي.

ووفق بيان نشرته وكالة الأنباء "سبأ" المتحدثة باسم سلطات المتمردين الأحد، أُدينت الحمادي "بجريمة تعاطي المخدرات" و"ممارسة الفجور والدعارة" و"تحريض فتيات أخريات على ممارسة الدعارة". ولم يتّضح إن كان بإمكانها استئناف الحكم.

ووصفت منظمة هيومن رايتس ووتش المحاكمة بأنها "عجت بالمخالفات والانتهاكات". وقالت أفراح ناصر، باحثة يمنية لدى المنظمة الحقوقية، على حسابها على تويتر إن "الحكم ظالم ومسيّس".

وندد رابطة حماية المعتقلات والناجيات من سجون الحوثي بدورها بالقرار، معتبرة أن مثل هذه الأحكام تأتي في سياق "تسخير القضاء والمحاكم لاستهداف نساء اليمن وتلفيق التهم"، داعية المجتمع المدني إلى التحرك والضغط لإطلاق سراحها.

وقالت هدى الصراري المحامية اليمنية ورئيسة مؤسسة دفاع للحقوق والحريات في تغريدة لها على تويتر "إنها دوامة من الانتهاك وشرعنة الجريمة ومأسستها، فقد حكم على العزيزة انتصار الحمادي بالسجن 5 أعوام بتهمة لا تقل إجراما وتعديا على الإنسانية من الحكم".

وتعمل الحمادي المولودة لأب يمني وأم إثيوبية كعارضة أزياء منذ أربع سنوات، ومثّلت في مسلسلين تلفزيونيين يمنيين عام 2020.

وتفرض سلطات المتمردين غير المعترف بها دوليا في المناطق الخاضعة لسيطرتها في البلد الغارق في الحرب، قوانين اجتماعية صارمة غالبا ما تؤدي إلى تقييد حرية المرأة في المجتمع المحافظ للغاية.

وعلى مدى السنوات الماضية جرى اعتقال المئات من النساء في مناطق السيطرة الحوثية، من بينهن ناشطات حقوقيات وإعلاميات، ومن بين التهم المنسوبة إليهن الإخلال بالآداب وارتكاب فعل فاضح.

ولدى العارضة الآلاف من المتابعين على إنستغرام وفيسبوك. ونشرت العشرات من الصور على الإنترنت مرتدية ملابس يمنية تقليدية أو الجينز أو سترة جلدية. وارتدت في بعض صورها الحجاب وفي أخرى ظهرت بدون غطاء للرأس.

وأدانت المحكمة كذلك امرأة أخرى بتعاطي المخدرات وممارسة الدعارة وحكمت عليها بالسجن خمس سنوات، وامرأة ثالثة بإدارة مكان لممارسة الدعارة وحكمت عليها بالسجن ثلاث سنوات.

أفراح ناصر

> الحكم الصادر بحق انتصار الحمادي ظالم ومسيّس

وجاء في البيان أن القضية شملت عددا من "الجرائم الدخيلة على المجتمع اليمني المحافظ والمستنكرة والمدانة من كافة شرائح المجتمع، إلى جانب أنها تأتي في سياق الحرب الناعمة على اليمن" في إشارة إلى حملة تنديد على وسائل التواصل الاجتماعي بالقضية.

وفي يونيو تحدّثت منظمات حقوقية من بينها منظمة "العفو الدولية" عن إجبار سلطة الحوثيين الحمادي على "توقيع وثيقة وهي معصوبة العينين أثناء الاستجواب، وعرضت إطلاق سراحها إذا ساعدتهم في إيقاع أعدائهم بالجنس والمخدرات". وتابعت أن حراس السجن "أساؤوا إليها لفظيا" ووصفوها بـ"العاهرة".

وقال مركز الخليج لحقوق الإنسان في يوليو إن الحمادي حاولت الانتحار بسبب قرار إدارة السجن المركزي بنقلها إلى قسم الدعارة.

وبحسب أفراد من عائلتها، فإنّها المعيل الوحيد لأسرتها المكوّنة من أربعة أفراد بمن فيهم والدها الكفيف وشقيقها الذي لديه إعاقة جسدية.

ومنذ 2014 خلّف النزاع في اليمن عشرات الآلاف من القتلى ودفع نحو 80 في المئة من السكّان إلى الاعتماد على الإغاثة الإنسانية وسط أسوأ أزمة إنسانية في العالم، وفقاً للأمم المتحدة. وتسبّب كذلك بنزوح نحو 3.3 مليون شخص.

وازدادت منذ اندلاع النزاع في أفقر دول شبه الجزيرة العربية حالات الزواج المبكر بين العائلات اليمنية الباحثة عن لقمة عيشها وسط الانهيار، وارتفعت معدلات العنف ضد النساء مع الانزلاق نحو أكبر أزمة إنسانية في العالم.

وقال مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان في اليمن في وقت سابق إن فريقه الميداني وثق اختطاف المتمردين الحوثيين للعشرات من النساء، كاشفا عن أن ما يقارب 300 امرأة تقبعن خلف القضبان، بينهن 100 ناشطة سياسية وحقوقية وإعلاميات، وحوالي 45 امرأة هن في حالة إخفاء قسري.